متى يوقف مسلسل اغتيال الاطباء؟

مقتل ٢٢٠ طبيباً وملاكاً طبياً وهجرة العشرات الى خارج الوطن

بغداد / اياد عطية

عدد من المسلحين كانوا يترصدون الدكتور حسين الشريفي الطبيب في مستشفى الجراحات في مدينة الطب وعندما خرج من منزله كانوا متهيئين ليصبوا نيران اسلحتهم نحو الشريفي بعد ان اعترضوا سيارته في اثناء توجهه الى العمل. عادة ما يتم اختطاف الاطباء ثم تجبر عوائلهم على دفع فدية نقدية ، لكن الشرطة تعثر على جثثهم ملقاة في الشوارع بعد ايام من دفع الفدية.

بدأت عمليات استهداف الاطباء بعد فترة وجيزة من سقوط النظام السابق الا ان هذه الظاهرة اتسعت واتخذت شكلاً منظماً يهدد بتدمير النظام الصحي في العراق نتيجة لهجرة الكفاءات الطبية من الاختصاصات النادرة الى الخارج خوفاً من التهديدات بالقتل.

اهداف مكشوفة.

يقول الدكتور صادق عناد الطبيب في مستشفى الامام علي في مدينة الصدر: كنا نعتقد ان الاطباء سيكونون بعيدين عن الجرائم التي يتعرض لها المواطنون في العراق، لان عملهم الانساني سيمنع عنهم هذه الاعتداءات، لكن المؤسف انهم اصبحوا هدفاً واضحاً وسهلاً ومكشوفاً للقتلة. ما اريد ان اذكره اننا نعمل بأنسانية ولسنا جزءاً من اي صراع سياسي او طائفي ان وجد فلماذا نستهدف؟.

وقال الدكتور صادق أنا لا اعتقد ان وزارة الصحة تمتلك الامكانات لحماية ملاكاتها الطبية، لكن تسليط الضوء على هذه الظاهرة قد يدفع جميع الاطراف الى تحمل مسؤوليتها في الحفاظ على ارواح وحياة الاطباء الذين كل همهم وجهدهم ينصب من اجل انقاذ حياة الناس وان هناك مواطنين مرضى بحاجة الى خدماتهم التي يقدمونها بلا تمييز لمواطن اخر.

البحث عن الامان

اصبح الشعور الذي ينتاب الاطباء وهم يرون زملاءهم يتساقطون بفعل عمليات الخطف والاغتيال هو البحث عن الامان.

فالعديد منهم هاجروا الى خارج القطر.

الدكتور مزهر الدوري اختصاص امراض الاذن والحنجرة واحدة من الكفاءات الطبية المشهورة في مجال تخصصها اغلق عيادته في حي المغرب وهاجر خارج العراق.

وكيل وزير الصحة: هناك جهات معادية للوضع الجديد مرتبطة بجهات واجندة خارجية تستهدف افراغ العراق من علمائه

يقول رزاق كسار لقد اجرى لي الدكتور عملية ناجحة قبل اربع سنوات وانا مواظب على مراجعته كل ما اعرفه عنه انه هاجر الى الخارج، لقد الحقت هجرة هذا الطبيب وغيره من الاطباء الاكفاء، ضرراً بالغا بالمواطنين العراقيين المرضى الذين هم بامس الحاجة الى خدمات وعطاء خيرة الاطباء العراقيين، ويقول رزاق.. انا اعتقد ان الحق مع الاطباء الذين هاجروا لانهم اصبحوا تحت رحمة قتلة مجرمين لايتوانون عن ارتكاب جرائمهم حتى بحق الاطباء الذين يعملون في مهنة انسانية عظيمة.

الاطباء الذين لم يهاجروا وقرروا البقاء في العراق وجدوا طرقاً للدفاع عن حياتهم.. بعضهم فضل البقاء في منزله وترك عيادته لسكرتيره لكي يقوم بنقل المرضى اليه تباعاً بطريقة يتفق عليها مسبقاً.

اخرون من الذين اغلقوا عياداتهم فضلوا البقاء في المستشفيات التي تتوفر فيها حماية امنية جيدة.

الدكتور قاسم الدوري الطبيب في مستشفى ابن البيطار يستقبل مراجعيه في غرفة عمله في المستشفى.

لكن استمرار اعمال العنف قد تدفع بالقليل المتبقي من الكفاءات الطبيبة النادرة الى خارج القطر.

عمليات علنية

وزارة الصحة تعمل على حماية ملاكاتها الصحية في قبل ايام اقامت ندوة للحد من عمليات الاغتيال والاختطاف التي يتعرض لها الاطباء.

الدكتور عبد الامير المختار مدير مدينة بغداد الطبية بدا غاضباً وهو يصف المحاولات التي تستهدف الاطباء وكيف ان عمليات خطفهم واغتيالهم تجري في وضح النهار دون ان تستطيع اجهزة الامن القاء القبض على مرتكبي هذه الجرائم.. د.عبد الامير شكك بجهود حماية المنشآت (F.P.S)وقدرتهم على توفير الحماية للاطباء والملاكات الصحية من عمليات القتل والاختطاف التي تطولهم.

قال المدير: لا استطيع ان اثق بالحماية التي يوفرها هؤلاء الرجال.. انهم لم يثبتوا بعد جدارة تجعلنا ان نثق بهم تماماً.

في احصائية قدمتها وزارة الصحة اشارت الى ان اكثر من ٨٠ طبيباً قد تعرضوا الى القتل بعمليات منظمة كما قتل ١٤٠ من الملاكات الصحية الاخرى واشارت الاحصائيات الى ان المئات من الاطباء قد هاجروا نتيجة تلقيهم تهديدات بالقتل.

من المسؤول؟

الدكتور صباح الحسني الوكيل الاداري في وزارة الصحة القى المسؤولية على جهات وصفها بالمعادية لتطلعات الشعب العراقي ومرتبطة بجهات واجندة خارجية تستهدف افراغ العراق من علمائه.

الحسيني قال: هؤلاء ثروة لا يمكن تعويضها بسهولة مشيراً بذلك الى الكفاءات العلمية ذات التخصصات النادرة والذين هاجر معظمهم الى الخارج.

غير ان عامر الخزاعي الوكيل الفني في وزارة الصحة كان واضحاً وهو يحدد الجهة المسؤولة عن اختطاف واغتيال الاطباء ودفعهم الى الهجرة.

مبيناً ان الذين كانوا يقتلون العراقيين سراً وبالمئات يومياً او يدفنونهم احياءً في المقابر الجماعية بعيداً عن الاعلام او منظمات حقوق الانسان هم انفسهم الذين يمارسون القتل الان جهراً وبوضوح.. انهم اعوان نظام صدام.

ويستدرك الخزاعي هذه العمليات تشير جميع الدلائل إلى ان الجهة التي تقوم بتنفيذها جهة منظمة ومحترفة ولها باع طويل في ممارسات القتل والاختطاف لانها تقوم بعملها وفق جهد استخباري منظم لا تخطئه عين مراقب متفحص لعشرات العمليات التي نفذها هؤلاء، لقد شجع هذا الوضع عصابات اجرامية على ابتزاز الاطباء وخطفهم والمساومة على حياتهم من اجل الحصول على المال.

الحق المقدس

الخزاعي الذي ادان هذه الجرائم واصفاً اياها بالوحشية وعدها انها تهدف الى تدمير العملية السياسية والديمقراطية الجارية في البلاد عبر ترويع العراقيين وبينهم الاطباء.

دعا الاطباء في الوقت نفسه الى الدفاع عن انفسهم معتبراً ان ذلك حق مقدس تكفله الشرائع والقوانين.

مسؤولية الوزارة

اما د.عمار الصفار الوكيل في وزارة الصحة فقد اكد اهمية ان تتولى الوزارة وبجهد ذاتي حماية ملاكاتها الطبية في حال عدم تعاون الاطراف الاخرى.

وقال اننا لن نستسلم لهؤلاء القتلة ولن نستسلم للظروف وسنعمل قدر المستطاع على الدفاع عن انفسنا بعد ان واجهت جهودنا صعوبات في تامين الحماية للاطباء من الجهات المعنية بالامن.

وقال الصفار من حق الاطباء ان يطالبوا بحماية لانهم يتعرضون يومياً الى التهديد وان البلد يستنزف عقوله على ايدي مجرمين قتلة تهدف الى افراغ البلد من ادمغته الحية.

جهود ولكن

المسؤولون في وزارة الصحة قالوا انهم سيقومون بحماية الاطباء بعد تصنيفهم الى ثلاث درجات، الدرجة (أ) وهم

تقسيم الاطباء الى ثلاث فئات لغرض حمايتهم واحدة اجبارية وثانية اختيارية وثالثة حماية العيادات

الاطباء الذين يعملون في الاختصاصات النادرة وهؤلاء سيتم توفير حماية اجبارية لهم.

الاطباء صنف (ب) الذين يعملون في المستشفيات المهمة والذين يشعرون بالتهديد وهؤلاء سوف تؤمن لهم الحماية حسب طلبهم.

اما الدرجة (ج) وهم الاطباء المقيمون او الذين يعملون في العيادات الاستشارية وهؤلاء سيتم توفير الحماية لاماكن عملهم.

واقترحت الوزارة فتح العيادات الاستشارية في المستشفيات او جمع الاطباء في مجمعات طبية ليسهل توفير حماية جماعية لهم غير ان الدكتور صادق عناد يعتقد ان هذه الحلول على اهميتها فانها لن تمنع عمليات استهداف الاطباء ويعتقد ان امن الاطباء جزء من امن المجتمع فمتى توفر الامن والاستقرار وسيطرت الدولة على الوضع تحقق الامن لجميع المواطنين وبينهم الاطباء.

الرأي الثالث

كشف العراقي

صافي الياسري

العراقيون خارج اطر الاحزاب والتنظيمات والحركات السياسية في مجالسهم العامة والخاصة، في نواديهم ومنتدياتهم وفي المقاهي التي عادت تجمعهم من جديد حول خبر او حدث مهم بدأوا يفقدون الكثير من خيوط الثقة بهذه الجهة او تلك ويتحدثون بصوت عال عن برامجها وعما حصلت عليه والبعض يستخدم كلمة (مالفطته)، بمعنى انهم يعيدون كشوفات حساب منذ الان لهذه الجهات تحصي عليها انفاسها وكلماتها ووعودها وتقارن بين خطابها بالامس (قبيل الانتخابات) وخطابها اليوم وتستشرف خطابها غداً وفقاً للخط البياني الذي رسمته سلوكياتها عقب الانتخابات والقطاعات التي نشطت فيها والاخفاقات او التقدم الذي حققته وبناء على هذه الكشوفات يتندر بعض العراقيين بما سيفعله وزير حقوق الانسان اذا ما اصبح غدا وزيراً للدفاع واذا ما تمكن وزير الكهرباء او وزير النفط او غيرهما من تطهير وزارتيهما مثلما فعل عدد من الوزراء ثم حولوها الى اقطاعيات او قلاع لايسمح بدخولها إلا لذوي الباجات المنتمية الى كتلة السيد الوزير فما الذي سيفعله السيد الوزير اذا ما استبدلت غدا حقيبة وزارته بحقيبة وزارية اخرى؟

هل يتبادل السادة الوزراء بنايات وزاراتهم واسماءها فحسب وينقل كل وزير عشيرة الموظفين الخاصة به الى بناية وزارته الجديدة؟ وكيف سيتمكن وكيل وزارة او مدير عام متخصص في برامج الاسكان والتعمير والمقاولات من مكافحة مرض السارس او الفساد الاداري، ام ستنقل العشيرة بغض النظر عما سيحدث ما دامت هناك جهات عديدة يمكن القاء تبعات الاخفاق على عاتقها بسهولة، كسلطة القوات متعددة الجنسية وخلايا القاعدة النائمة والمستيقظة ومافيا النظام البائد ومافيا برمودا وجزر الواق واق.

هل يتبادل السادة الوزراء بنايات وزاراتهم واسماءها فحسب وينقل كل وزير عشيرة الموظفين الخاصة به الى بناية وزارته الجديدة؟

العراقيون اعدوا كشوفاتهم وما فقدته وزارة او جهة لم تربحه وزارة او جهة اخرى بل على العكس ما تخسره هذه الوزارة او الجهة يأخذ من رصيد الجميع فهم في عرف العراقيين (حكومة) بمعنى انهم جميعا يتحملون مسؤولية الاخفاق في هذا الموقع او ذاك والعراقي محق في هذا فموقع المسؤولية حصة الجميع وحقيبة اية وزارة لا تضع برنامجها بمعزل عن البرنامج العام لكل الحكومة، برنامج المنظومة المتكاملة ومع ذلك فهو يميز بين هذا الوزير او ذاك من خلال رصده لنشاطه وفاعليته واخلاصه وامانته ونكرر الكلمة الاخيرة عدة مرات فللعراقي تجربة مريرة مع اصحاب المراكز ومواقع المسؤولية طوال اربعين سنة مضت واكثر. كشف العراقي هذا يعده العراقي دون املاء من احد ودون موقف مسبق بسبب من انتماء طائفي او عرقي او حزبي وانما هو كشف يفرزه راي عام ليس لما يريده العراقيون وحسب وانما لما يجب ان تكون عليه الامور في العراق المأمول. فهل ستحسب الشخصيات والاحزاب والقوى السياسية الفاعلة اليوم على الساحة العراقية حساب هذا الكشف، ام ستبقى على حساباتها التقليدية، حسابات الخندق والخندق المقابل المضاد لتفقد القدرة على رؤية الخصم الثالث؟

أجهزة الحاسوب وفرت الجهد والزمن وتؤسس لجيل مختلف

الصحفيون وطلبة الجامعات أكثر الشرائح استخداما للحاسوب

بغداد / كاظم موسى

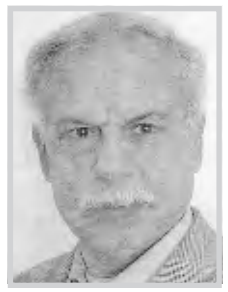

تشهد تجارة اجهزة الكومبيوتر رواجاً واسعاً بعد تزايد الطلب عليها من قبل المؤسات والشركات الحكومية.

انمار عبد اللطيف سعيد صاحب محل انمار لبيع اجهزة الكومبيوتر في منطقة المنصور يقول:

بدأت بعض الدوائر والمؤسسات الحكومية استخدام اجهزة الكومبيوتر في ادارة اعمالها، اواخر الثمانينيات من القرن المنصرم.

وتطلب الامر شهوراً من لدن العاملين عليه لمعرفة طريقة العمل واستخلاص النتائج. ففي البداية اقتصر الاهتمام على برامج كتابة النصوص من برنامج (وورد) ثم شاع استخدامه تدريجيا في مجالات اخرى من العمل كانظمة المحاسبة والرقابة وخزن المعلومات والتصميم الطباعي. إلا ان اغلب تلك الاجهزة تم استيرادها من قبل الشركات والمؤسسات الحكومية بشكل مباشر او غير مباشر.. فبعد ٢٠٠٣/٤/٩ تغير الحال وتمكن القطاع التجاري الخاص من الاستفادة بشكل كبير عندما الغيت اغلب الرسوم المفروضة على السلع المستوردة بضمنها اجهزة الكومبيوتر التي نستوردها.

ارتفاع معدلات الطلب

بديع كامل عبد الوهاب –صاحب محل بيع اجهزة الكومبيوتر في منطقة الكرادة يقول: تشهد عمليات استيراد وبيع اجهزة الكومبيوتر ازدهاراً كبيراً جراء ارتفاع معدلات الطلب على تلك الاجهزة الذي نجم عن انخفاض اسعارها بشكل كبير. اذ بدأ هذا الجهاز باحتلال مواقع متقدمة في اغلب مفاصل الاعمال لاختزاله الجهد والزمن بشكل قياسي.. والجانب الاخر الذي يدفع الى اقتناء تلك الاجهزة ما تقدمه شبكة المعلومات (الانترنيت) من خدمات للمشتركين على اختلاف اعمارهم وتحصيلهم العلمي مما زاد في مبيعات بطاقات خدمة الانترنيت بشكل كبير رغم شكوى العديد من المواطنين من ارتفاع اسعارها اذ يعتمد كم كبير من الطلبة في مذكراتهم وبحوثهم على جهاز الكومبيوتر حسب مواصفاتها كالسعة والسرعة ومساحة الذاكرة ونوعية ملحقاتها وموديلاتها.

اما مناشيء تلك الاجهزة فهي غالبا ما تكون صينية وتايلندية وكورية وتايوانية كونها رخيصة الثمن مقارنة بالاجهزة المصنوعة في اوربا او امريكا.. وتتراوح الاسعار ما بين ٨٠-٧٠ دولاراً للجهاز. فجهاز بانتيوم (١) يتراوح سعره بين ٨٠-١٥٠ دولاراً وجهاز بانتيوم (٢) يتراوح سعره ما بين ١٥٠-١٨٠ دولاراً وما بين ٢٠٠-٢٥٠ دولاراً لجهاز نوع بانتيوم (٣).

اما اجهزة الكومبيوتر المستخدمة في التصميم الطباعي فيبلغ سعر الجهاز الواحد منها نحو (٣٠٠٠) دولار.

اهمية التدريب

يقول يوسف يعقوب مراد صاحب محل بيع وصيانة اجهزة الكومبيوتر في شارع الصناعة:

تشهد سوق اجهزة الكومبيوتر باستمرار دخول انواع جديدة من تلك الاجهزة بشقيها الجديدة والمستعملة وهذه الحال تدفع الى المنافسة بشكل يؤدي الى تخفيض الاسعار. اما العازفون عن شراء تلك الاجهزة منهم في الغالب فهم الذين لا يجيدون التعامل معها.

هنا تكمن اهمية الاطلاع والتدريب على تلك الاجهزة فالتقدم السريع في مجال العلوم المختلفة، يوجب ايجاد برامج تدريب مجانية في اجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة توطئة للتدريب العملي الذي يجب ان تتصدى له جهات لا تبغي الربح.

الصحافة والكومبيوتر

سامر العزاوي مبرمج كومبيوتر يقول:

تعود عملية ادخال اجهزة الكومبيوتر مجال العمل الصحفي مواكبة لتحديث مجمل اعمال القطاعات الاخرى التي امست تعتمد على انجاز اعمالها بشكل كلي على اجهزة الكومبيوتر.

اوراس محمد مهدي مصمم صحفي يقول:

على صعيد العمل في مجال التصميم الصحافي فقد ساهم هذا الجهاز بنقلة كبرى ادت الى انخفاض تكاليف الطباعة وبالتالي انتشار المطبوعات وسهولة الحصول عليها او الاطلاع عليها عبر شبكة المعلومات (الانترنيت).

سليم جواد منضد صحافي يقول:

تحولت من الضرب على الالة الطابعة الى العمل على جهاز الكومبيوتر بصفة منضد صحافي. والفارق بينهما كبير لصالح اختصار الجهد والزمن.. لقد اضاف لي العمل على جهاز الكومبيوتر عنصر الاطلاع على مستجدات الاوضاع المحلية والاقليمية والدولية الى جانب كم كبير من المعلومات العامة التي طورت قابلياتي الذهنية الى حد كبير.